النظام النحوي العربي

بين الخطاب الفلسفي والخطاب التعليمي

أحمد حساني *

توطئة:

إن الشعور بوجود مشكلة ما، في أي مرتكز من مرتكزات البنية الثقافية واللسانية للمجتمع، هو في حد ذاته وعي حضاري ناشئ عن إرادة الذات العربية الحدثية والمعاصرة في إيجاد سبل التكيف مع التحولات التي يشهدها تشكل نمط التفكير، في ظل المسار العالمي للحضارة الإنسانية الجديدة، ومحاولة التحرر من تأطير الماضي، بكل ثقله التراكمي، والتخلص من بعض تعليماته المعوقة وعناصره السلبية التي تشدنا إليها شداً يفقدنا حريتنا واستقلالنا، ويعطل آليات الإبداع والتجديد في أي حقل من حقول المعرفة الإنسانية.

قد يعسّر علينا، في هذا السبيل الذي نحن بشأنه، الحديث عن المشكلة النحوية، في الثقافة اللسانية العربية المعاصرة، في غياب رؤيةٍ استراتيجية شمولية هادفة مؤسسة حضارياً ومعرفياً لتنمية الوعي بأهمية ترقية آليات قراءة عميقة للتراث الفكري العربي التراكمي في مساره الحضاري الطويل، وتعقب مراحل تشكل العقل العربي عبر الحقب الزمنية المختلفة التي صقلته وحددت معالمه.

ولا يتحقق لدينا هذا الوعي المنهجي إلا باسترفاد الأدوات العلمية الكافية المتوافرة في رحاب التطور الذاتي للنظرية اللسانية العالمية بعامة، والدراسات اللسانية العربية بخاصة، والحرص الشديد على استثمار الخطابات المنجزة عبر المراحل التي مر بها تشكل الفكر النحوي العربي، والبحث العميق في أصوله النظرية (الفلسفية والدينية) التي تعد الرافد المرجعي الذي ما فتئ يؤطر المقاربات اللسانية النظرية والإجراءات التطبيقية للبحث اللغوي العربي منذ نشأته وهو جنين، إلى أن نضج واكتمل وأخذ صفة النظرية المتكاملة في هذه المقولات النحوية بمفاهيمها واصطلاحاتها ومعاييرها الصارمة.

وبناءً على ما أومأنا إليه، فإن إثارة قضية إعادة مساءلة النحو العربي،من حيث مكوناته النظرية ومصطلحاته ومفاهيمه المجردة وإجراءاته التطبيقية في هذا الظرف بالذات، تعكس بوضوح درجة الوعي المعرفي والمنهجي وعمقه في الثقافة اللسانية العربية المعاصرة التي إن نجحت في هذه المساءلة المشروعة ستتحرر لا محالة من توجيه الماضي وضغوطه التي تصل في كثير من الأحيان إلى مستوى الخطاب المقدس الذي لا نجرؤ على المروق من سلطته وهي سلطة لا تعدو أن تكون في كثير من مظاهرها وهمية ليس إلا.

ومن ثمة فإن هذا الإقرار بوجود إشكال في النظام

---

* ناقد وأكاديمي (كلية الآداب والفنون - جامعة وهران) الجزائر.

النحوي العربي هو، في حقيقة أمره، نتيجة من النتائج التي حققتها النزعة التحررية في تاريخ البحث اللساني العربي التي ما انفكت تضطلع باصطناع آليات واسترفاد أدوات علمية انطلاقاً من الواقع الفعلي للسان العربي الحديث، رافضة التقليد والولاء السلبي القائم على الإعادة والاجترار الدائم لما قال به الأوائل، باعتباره الأنموذج الأمثل الذي لا يضارعه سواه ، في ظل نزعة تقديس كل ما هو قديم، دون أدنى جهد في تأمل مقولات التراث ومحاولة فهمها وإدراكها وانتقاء عناصرها الفاعلة التي يمكن أن يعول عليها لتهيئة الأرضية لإمكانية إيجاد حلول علمية كافية لكثير من العوائق والصعوبات التي تعترض سبيل المتكلم العربي وغير العربي، في أثناء الممارسة الفعلية للحدث الكلامي.

ومن ههنا فإن اختراق قداسة النحو، وتجاوز مقولاته الصارمة التي تمارس علينا قوة حضورية، يعد مروقاً مشروعاً وتحرراً مبرراً حضارياً ومؤسساً معرفياً ومنهجياً لإحداث التغيير الذي تقتضيه طبيعة اللغة العربية نفسها التي تطورت مفرداتها وتراكيبها التداولية في خطابها المنطوق والمكتوب عبر تاريخها الطويل الذي يفوق اللغات العالمية الحديثة بردح غير قليل من الزمن.

في هدي هذه الحيثيات كلها لابد لنا، حينئذ، من أن نقدم بجرأة علمية لامحيص لنا منها، على تفكيك بنية الفكر النحوي بمعاييره المغلقة التي تعد إجحافا جزافياً في حق الاستعمال الطبيعي للغة، ونسعى جاهدين إلى إعادة بناء هذا الفكر انطلاقا من النظام اللساني العربي المتداول بالفعل بين أفراد المجتمع اللغوي، باعتماد النتائج التي حققتها اللسانيات التطبيقية في حقل تعليمية اللغات، واستثمار العناصر الفاعلة في التراث اللساني العربي وتوظيفها توظيفاً انتقائياً لتذليل العوائق والصعوبات التي تعترض سبيل المعلم والمتعلم معا لتيسير اكتساب النظام القواعدي العربي.

إن أدنى تأمل في النظام النحوي العربي يهدي إلى أن هذا النظام يؤطره خطابان اثنان شاعا في الثقافة العربية قديماً وحديثاً :

أحدهما : يمكن أن ينعت بالخطاب الفلسفي والديني؛ هو الخطاب الذي له حضور إلزامي في التراث النحوي العربي منذ نشأته إلى الآن ، وهو خطاب اطرادي لم يتغير ولم يتبدل وتتبدى ملامحه في :

١ ـ تأثير المرجعية النظرية (الفلسفية والكلامية والفقهية) في توجيه مسائله الاتفاقية والخلافية.

٢ ـ المفاهيم المجردة التي تكون المتن الاصطلاحي للنحو العربي وهي مفاهيم مقحمة إقحاماً شديداً ليست لها أي صلة بطبيعة اللغة.

٣ ـ الإجراءات التطبيقية القائمة على الجدل الفلسفي والعقائدي والخلافات المذهبية.

وأحدهما الآخر: الخطاب التعليمي الذي بدأ يتشكل منذ الشعور بضرورة تبسيط التنظير النحوي وتيسيره بكيفية تجعله في متناول المتعلم العربي وغير العربي الممارس للسان العربي بالتعلم وليس بالسليقة، ولهذا الخطاب حضور في المنظومة التي توسم بالألفية والأراجيز والشروحات والتعليقات والحواشي حول هذه وتلك.

يعد إشكال المصطلح الدخيل على النظام النحوي عاملاً رئيساً من العوامل المعوقة لامتلاك آليات البنى التركيبية للسان العربي وهو الأمر الذي يجعل كثير من المتعلمين العرب وغير العرب ينفرون من دراسة النظام القواعدي العربي مما جعل بعضهم يقول في سياق حديثه عن المصطلحات النحوية : «إن الشقة بين مدلولاتها الأولى وبين ما ترمز إليه في هذا العلم واسعة وتشكل عثرة لأكثر الطلاب : المسند والمسند إليه، المضارع، المبتدأ صيغ المبالغة، الصفة المشبهة، الممنوع من الصرف. لامحل له من الإعراب، صلة العائد وغيرها من المصطلحات يفهمها علماء اللغة والمتفقهون ولكنها لا تعني شيئاً عند المتعلمين».(١)

وما استطاع النحاة المحدثون أن يتحرروا من هذا التقليد مازلنا نلاحظ إلى حد الآن أن كتب تعليم

النحو، التي يفترض فيها أن تكون ميسرة ومهذبة تهذيباً يراعي قدرات المتعلم العربي، محشوة بمصطلحات لاصلة لها بالواقع اللغوي ومن ثمة لا يمكن أن تحقق أغراضها التعليمية المنشودة إلا إذا خلت من المفاهيم الفلسفية المجردة، ومن الشواهد اللغوية الغريبة عن الواقع اللغوي.

إن الممارس للعملية التعليمة للنحو العربي يدرك لا محالة أن هناك عوائق ذاتية خاصة بنظام اللغة نفسه (النظام القواعدي) الذي يطرح مشاكل تعليمية حقيقية، ولا يمكن تجاوز هذه المشاكل والتغلب عليها إلا بالقيام بخطوة جريئة نحو إعادة النظر في ضوابط اللغة ونظام قواعدها (الصرفية والنحوية) لتيسير تعليمها.

وكان النفور من الخطاب الدخيل الذي استرفده النحاة مألوفاً وشائعاً في البيئة العربية القديمة، فلقد تعجب بعضهم من هذه المصطلحات المتعاقبة في الخطاب النحوي العربي، بل هناك من تصدى لها رافضاً إياها رفضاً شديداً.

يمكن في هذا المقام أن نلجأ إلى بعض الشهادات من التراث العربي نفسه لتعميق ما نحن بشأنه :

- وقف إعرابي على مجلس الأخفش فسمع كلام أهله في النحو وما يدخل معه، فحار وعجب وأطرق ووسوس فقال له الأخفش: ما تسمع يا أخا العرب ؟ قال أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا.(٢)

- يروى أن أبا مسلم مؤدب عبد الملك حضر درسًا في النحو ولم يفهم منه شيئاً نتيجة إغراقهم في مصطلحاته ونظرياته فعافه وهجا أصحابه بقوله :

مازال أخذهم في النحو يعجبني
حتى سمعت كلام الزنج والروم
لما سمعت كلاماً لست أفهمه
كأنه زجل الغربان والبوم
تركت نحوهم والله يعصمني
من التقحم في تلك الجراثيم (٣)

- وذكر أبو حيان أن أبا سليمان قال : نحو العرب فطرة، ونحونا فطنة؛ فلو كان إلى الكمال سبيل لكانت فطرتهم لنا مع فطنتنا ولكانت فطنتنا لهم مع فطرتهم(٤)

- الخلاف بين عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي والفرزدق

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع
من المال إلا مسحتا أو مجلف

قال على ما رفعت أو مجلف قال له على ما يسوءك وينوءك علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا. (٥)

حتى يكون هذا الموضوع الذي نحن بشأنه مؤسسا معرفياً ومنهجياً لا محيص لنا من أن نتطرق إلى عناصر قارة تعد مرتكزات منهجية اقتضتها طبيعة الإشكالية نفسها التي لا يمكن لنا إغفالها ولذلك سنمكث عند هذه المرتكزات لتعميقها أكثر :

أولاً: المنهج النحوي: التأسيس والإجراء:

أسس العرب الأقدمون منهجهم اللغوي على مبدأ التحري والتقصي في الواقع اللغوي انطلاقاً من معاينة الحدث اللغوي وتعقب الأداء الفعلي للكلام، كما هو متداول بالفعل بين أفراد المجتمع اللغوي العربي المتجانس.

ولذلك أدركوا في فترة مبكرة جداً أهمية التمييز بين الوصف القائم على الملاحظة المباشرة في الوسط اللغوي من جهة، واستنباط العلل والأحكام من المدونة التي تم وصفها من جهة أخرى. وقد أومأ السيوطي إلى هذه الثنائية المنهجية بقوله : «اعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه، وأما النحوي فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه».(٦)

ومن ثمة انقسم اللغويون إلى فئتين : فئة تمسكت بالنص وأعصمت به إعصاماً شديداً مثل الأصمعي، ومن اقتفى أثره، وفئة أخرى انصرفت إلى القياس ووضع الحدود والضوابط مثل الخليل وتلامذته.

وكان اعتمادهم في منهجهم على مبدأ استنباط

الأحكام من النماذج اللغوية الأكثر استعمالاً وتواتراً، وترك النادر في الاستعمال والقليل في التداول ، والتقليل من شأنهما إذ لا يعول عليهما في اصطناع القاعدة ووضع المعيار. جاء في طبقات النحويين لأبي بكر الزبيدي أن ابن نوفل روى عن أبيه أنه سأل أبا عمرو بن العلاء : «اخبرني عما وضعت مما سميته عربية أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال لا، فقلت كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهم حجة ؟ فقال أحمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات».(٧)

وقد تتبدى أصفى صورة لحقيقة وضع النحو في قول السيوطي : «النحو بعضه مسموع مأخوذ من كلام العرب، وبعضه مستنبط بالفكر والروية، وهو التعليلات وبعضه يؤخذ من صناعات أخرى». (٨)

ويقصد بالصناعات الأخرى العلوم الأخرى التي كانت تمارس قوة حضورية في منهج البحث آنذاك، وتؤطر البحث اللغوي العربي وتمنحه الأدوات والمفاهيم والاصطلاحات كعلم الكلام وأصول الفقه.. وهو الأمر الذي جعل النحو في كثير من الأحيان يكون غريبا عن طبيعة اللغة نفسها.

يقول ابن خلدون في هذا الشأن : «إن العلم بقواعد الإعراب إنما هو علم بكيفية العمل وليس هو العمل نفسه، ولذلك نجد كثيرا من جهابذة النحاة والمهرة في صناعة العربية المحيطين بتلك القواعد إذا سئل في كتابة سطرين إلى أخيه أو لذي مودة أو شكوى ظلامة أو قصد قصدوه أخطأ فيهما الصواب وأكثر من اللحن ولم يجد تأليف الكلام لذلك و العبارة عن المقصود على أساليب اللسان العربي». (٩)

ثانياً: النزعة الكلية:

لقد انتبه العرب الأقدمون إلى أهمية الكشف عن الملامح المشتركة بين اللغات الإنسانية المختلفة، فهم لما انبروا يسبرون أغوار بنية النظام اللساني العربي كانوا على وعي عميق في الحين نفسه بوجود خصائص ملازمة للفكر الإنساني تتجلى بوضوح في أنساق مقولية واضحة. ومن هؤلاء ابن الخباز الذي أشار إلى أهمية الدلائل العقلية في تصنيف المقولات النحوية حيث قال: «لا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة اسم وفعل وحرف بلغة العرب؛ لأن الدليل الذي على الانحصار في الثلاثة عقلي والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات». (١٠)

كما نجد هذا التصور واردا لدى المبرد إذ ألفيناه يقول في سياق حديثه عن أقسام الكلام : «فالكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، ولا يخلو الكلام عربيا كان أو أعجميا من هذه الثلاثة». (١١)

وقد وجدنا الفارابي ينحو هذا النحو أيضاً في أثناء تحديده للمفاهيم الحاصرة للمقولات اللغوية إذ كان يميل عادة إلى إضفاء الدلالة الكلية أو العالمية على الظواهر اللسانية، فقد قال في رحاب تصنيفه للألفاظ الدالة في لسان كل أمة ضربان مفردة ومركبة. (١٢)

فقد تبين من كل ما ذكر أن المفكرين واللغويين العرب كانت لهم إشارات نافذة إلى حقيقة القواسم المشتركة بين اللغات الطبيعية المختلفة.

ثالثاً: التقاطع المرجعي بين الخطاب الفلسفي والخطاب النحوي:

لقد ارتقى المبحث اللغوي بعامة والبحث النحوي بخاصة مراقيه العلمية في رحاب الفلسفة وعلم الكلام، ولم يكن بمنأى عن التأثر بالمباحث الفلسفية والكلامية، فالتقاطع المنهجي بين هذه المباحث حقيقة قائمة بذاتها لا يمارى فيها ولاترد، ويتجلى هذا التأثر بخاصة في المنهج والاصطلاح وطريقة التأليف، ولايمكن لهذه النشأة المزدوجة اللغوية والكلامية أن تبرئ الرصيد المفاهيمي والاصطلاحي للنحو العربي من التبعية إلى الفلسفة والمنطق التي تتجلى ملامحهما في المقولات والتبويب ووضع الحدود والتعريفات..

إن المتأمل في الإرث الفكري للخطاب الجدلي المنجز في الحضارة العربية الإسلامية يدرك لا محالة أن أسلافنا كانت تؤطرهم نزعة كلامية في إخضاع اللغة لمقولات علم الكلام ولأحكامه وطرائقه وأساليبه

الجدلية واسترفاد حججه مما قيد الضوابط وعلل الأحكام ورسخ المعيار الذي حد اللغة حداً منطقياً صارماً قد ينفر منه في كثير من الأحيان الأداء الفعلي للكلام الذي يقتضي التحرر من المعايير المغلقة بحكم الطبيعة الإبداعية للعملية التواصلية.

وقد شعر أسلافنا بهذا التعسف في إقحام مقولات المنطق على الطبيعة اللغوية واقتنعوا بأن هناك إجحافاً في حق اللغة ومستعمليها عندما تهيمن هذه القوانين الدخيلة على الفطرة اللغوية، فكان ابن جني قد أشار ما مرة إلى أن العامل الحقيقي في اللغة هو الإنسان بوصفه واضع اللغة، وقد ألف ابن مضاء القرطبي كتابًا رافضاً معيارية النحاة الفلسفية داحضاً مبدأ العامل والعلة والفاعل والسبب وما إليها من القضايا التي نلجأ إليها في تعليلنا للظواهر اللغوية، فالإنسان هو العامل الأول والأخير في اللغة. (١٣)

إن اهتمام أسلافنا بظاهرة الإعراب والحرص الشديد على تعقب علاماته المميزة وتعليلها جعلهم يتمسكون «بتفسير هذه الظاهرة وذهبوا إلى القول بالعمل؛ عمل العناصر اللغوية بعضها في بعض لا على وجه الحقيقة، بل على وجه العلاقات المطردة الثابتة بينها في تلازمها، والقول بالعمل افتراض في التحليل الداخلي أعانهم على تفسير كثير من الظواهر في الإعراب وما يتعلق به».

ساقهم انتصارهم لنظرية العامل إلى الجمع بين العمل والاختصاص بحكم أن العلائق الوظيفية بين العناصر اللسانية تقتضي تجاوراً قاراً وثابتًا يصل إلى درجة التلازم والاختصاص، فقد ذهبوا في هذا السمت إلى «الربط بين الاختصاص والعمل وجعلوا من شرط الحروف التي تعمل أن تكون مختصة فالتي تختص بالأفعال مثل (لم) (لن) (لما) تعمل فيها، والتي تختص بالأسماء كأحرف الجر تعمل فيها ومالا يختص كالواو والفاء فلا تعمل». (١٥)

انطلاقا من هذا التصور لعلاقة العامل بالاختصاص انصرفوا إلى تعليل الإعراب تعليلات ضمنية قائمة على أسس وظيفية علائقية، ولذلك جعل البصريون عامل الرفع في الفعل المضارع قيامه مقام الاسم أو حلوله محله. (١٦)

والعوامل في الذاكرة النحوية العربية ضربان:

أ ـ لفظية : وهي عادة مورفيمات أو عناصر لسانية سابقة في الرتبة من حيث المبدأ وتؤثر في المميزات الوظيفية (حركات الإعراب)

ب ـ معنوية : وهي معان مجردة وليست بعناصر لسانية ظاهرة كعامل الابتداء مثلا.

إن التمسك بالعلل والأسباب لدى أسلافنا جعلهم يبالغون في الجدل الكلامي الغريب عن البنية اللغوية ومكوناتها الوظيفية والتركيبية التداولية معتقدين أن هذه العلل هي من عرف الاستعمال اللغوي عند العرب ومن عاداتهم النطقية، يقول ابن جني : «العرب أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها». (١٧)

ويرى في سياق آخر «أنهم قد أحسوا ما أحسسنا وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم إرادته وقصده».

ولكن كان الإحساس لديهم بالطبع لا بالتعلم؛ أي بالكفاية اللغوية التي يمتلكها المتكلم المثالي للسان العربي، وهم إن كانوا يمارسون بالفعل هذه العلائق الوظيفية عن طريق الأداء الفعلي للكلام، لم يكن يخطر ببالهم تلك العلل من حيث هي مفاهيم ومقولات أو حدود، يرى ابن جني أن هذه العلل قد طبعوا عليها «من غير وضع منهم لعلله ولابقصد من القصود التي ننسبها إليهم في قوانينه وأغراضه، بل لأن الأخير منهم حذا على نهج الأول فقال به». (١٨)

ومما لاشك فيه أن ابن جني كان نزيعاً إلى الدقة في وضع الضوابط والحدود ورسم التعريفات والاصطلاحات متأثراً بالمنهج الكلامي العقلي الذي كان يؤطر تفكيره، ومن هذا الأصل تصدر ابن جني الذي انتهى به تأمله في المناخ العلمي الذي كان سائداً في عصره إلى ربط الصلة منهجياً بين العلوم العقلية والعلوم اللغوية.، فتبين له أن الفقهاء قد وضعوا لمبحثهم أصولاً وضوابط، وأن المتكلمين قد وضعوا

أيضاً لعلم الكلام أصولاً ومبادئ، فاعتن له أن يقتفي أثر هؤلاء جميعاً، فيضع للغة بعامة، وللنحو بخاصة أصولاً وضوابط فتجلى لنا تأثره بهؤلاء وأولئك في الدقة في المصطلح ووضع الحدود.

ومما يدل على تأثر ابن جني بمنهج المتكلمين أنه عقد باباً في كتابه الخصائص وسمه بـ (علل العربية أكلامية هي أم فقهية) قال : «اعلم أن علل النحويين - أعني بذلك حذاقهم المتقنين لاألفافهم المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك حيث علل الفقه.(١٩)

وكان الخليل قبل ذلك قد انصرف ليوضح صلة النحو بوصفه علماً مجرداً، باللغة من حيث هي ممارسة تواصلية فقال : «إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله». (٢٠)

وقد تطرق الخليل في مقام آخر إلى محدودية العلل التي يضعها النحاة فيصرح بكل وضوح أن عمله يمكن أن يكون مطابقاً تماماً لما مثل وحضر في ذهن المتكلم العربي، وقد يكون مخالفاً لذلك، يقول في هذا السبيل : «اعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له، فمثلي مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق ما ذكرته بالمعلول فليأت بها». (٢١)

قال أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري في كتابه (ثمار الصناعة) : « اعتلالات النحويين صنفان: علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم، وتكشف عن حجة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم وهم للأولى أكثر استعمالا وأشد تداولاً، وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً».(٢٢)

هناك صنف ثان يطلق عليه أحيانا علة العلة، وقد ذكره ابن السراج في الأصول فقال : «اعتلالات النحويين ضربان : ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا كل فاعل مرفوع، وكل مفعول منصوب، وضرب يسمى علة العلة مثل أن يقولوا لم صار الفاعل مرفوعا؟ والمفعول منصوباً؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما يستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين به فضل هذه اللغة على غيرها». (٢٣)

كان موقف ابن مضاء من النحاة ثورة عنيفة على الخطاب الفلسفي الذي ظل طاغيا على ما سواه من الخطابات الأخرى فقد كرس كتابه (الرد على النحاة) لدحض غلو النحاة في استرفادهم لمقولات الفلسفة والمنطق، ولذلك أنكر عليهم القول بالعلل الثواني والثوالث رافضاً الجدل الكلامي، ومطالباً بإبعاد الحجاج الفلسفي عن طبيعة النحو الذي ينبغي أن يكون من اللغة وإليها دون وسيط مفاهيمي واصطلاحي، ومنادياً بإعادة الاعتبار للنص والتحرر ما أمكن من التأويل وكانت تقوده في هذا التصور نزعته الظاهرية التي كانت تؤطره نظرياً وإجرائياً.

وما تلك الشروح والحواشي والتعليقات إلا دليل قاطع كذلك على أن أسلافنا أدركوا العوائق والصعوبات التي باتت تعترض سبيل المتعلم للنحو العربي، فاللجوء إلى الشرح هو إقرار بوجود اللبس والإبهام في النظام النحوي العربي.

رابعاً: التقاطع المنهجي بين الخطاب الديني والخطاب النحوي:

لقد وردت شهادات كثيرة، من التراث نفسه، تدل على التقاطع والتلاقي المرجعي والمنهجي بين الفقه

وأصوله، والنحو أصوله. والدليل على ذلك كثرة التأليف في الأصول يقول السيوطي : «مازال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج في أصوله». (٢٤)

ومن النصوص الصريحة التي تثبت الصلة المنهجية بين النحو وعلل المتفقهين ما ذكره ابن السراج (٣١٦هـ) عندما أقر بأن النحويين انتزعوا عللهم من كتب محمد بن الحسين الشيباني المتوفى سنة ١٨٩هـ(٢٥)

يقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ): «وأدلة صناعة الإعراب ثلاثة : نقل وقياس واصطحاب حال؛ فأما النقل فالكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، وأما القياس: فهو حمل المنقول على المنقول إذا كان في معناه. وأما اصطحاب الحال : فإبقاء اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل كقولك في فعل الأمر، إنما كان مبنيا لأجل الأصل في الأفعال البناء وأن ما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقيًا على الأصل في البناء». وهذه مفاهيم واصطلاحات أصولية. (٢٦)

وقد كتب عبد الرحمن بن الأنباري (٥٧٧هـ) كتابه (لمع الأدلة في أصول النحو) وأومأ في مقدمته إلى أن أصول النحو هي التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه هي أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وفائدته لتحويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد علو الإطلال على الدليل. (٢٧)

ولعل أصفى صورة للتقاطع المنهجي بين النحو وأصول الفقه كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي الذي تضمن مباحث في أصول النحو وفروعه تقليدا لمنهج الفقهاء في ضبطهم للأشباه والنظائر الفقهية، فهو من الناحية التاريخية يمثل مرحلة متأخرة من مراحل تأثر النحو بالفقه وأصوله؛ من حيث التبويب والتقسيم والترتيب وقد أومأ إلى ذلك السيوطي بواضح العبارة قائلا: «واعلم أن السبب الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب أني قصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه وألفوه عن كتب الأشباه والنظائر»(٢٨)

ويقول السيوطي في مقام آخر في سياق حديثه عن الصلة المنهية بين الفقه والنحو :س أضفنا إلى علوم العربية علمين وضعناهما؛ علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو؛ فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه : من قياس العلة، وقياس النسبة، وقياس الفرد، إلى غير ذلك على حد أصول الفقه» (٢٩)

وكان الشافعي يقول : «لا أسأل عن مسألة من مسائل الفقه إلا أجبت عنها من قواعد النحو». (٣٠)

ويقول أبو عمرو الجرمي : «أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه وذلك أن الجرمي كان صاحب حديث، فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الحديث؛ إذ كان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش» (٣١)

خامساً: أصول الخطاب التعليمي في التراث وإجراءاته:

نستطيع أن نقول منذ البدء إن النحو وجد ،في مرحلته الجنينية، لغرض تعليمي؛ إذ كان وسيلة مساعدة للاستقامة في الأداء الفعلي للكلام سواء أكان المتكلم عربياً أم أعجمياً. وقد تتبدى هذه النزعة التعليمية في التعريف الذي وضعه ابن جني للنحو؛ فهو في تصوره : «انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع، والتحقير والتكسير، والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها». (٣٢)

إن المتأمل في هذا التعريف يدرك أن النحو، كما تمثله ابن جني وتصوره، هو اكتساب قدرات وعادات لغوية شائعة بين أفراد المجتمع اللغوي العربي المتجانس، ولا يمكن أن يتحقق هذا الاكتساب إلا بالتعلم ، سواء أكان هذا المتعلم عربياً ضعفت سليقته

تحت تأثير الاختلاط بالعناصر الأجنبية أو ابتعاده عن البيئة اللغوية العربية، أم كان أجنبياً. وهذه التفاتة من ابن جني إلى أهمية تعليم اللغة للأجانب ، كأن النحو العربي يستهدف هؤلاء الأجانب غير الناطقين باللغة العربية بالفطرة.

فالغاية في بدء نشأة النحو كانت تعليمية ، ومن ثمة كان النحو وسيلة مسعفة تقترب من العادة اللغوية وتعود إليها في صلتها الدائمة بالأداء الفعلي للكلام من حيث هو ممارسة تداولية. وظل النحو ملازماً للخطاب المنطوق والمكتوب يستمد منهما حياته واستمراريته إلى أن أتى عليه حين من الزمن ، في ظل نضج الفكر العربي وتداخل العلوم وتلاقيها فابتعد عن الواقع اللغوي وأضحى علما كغيره من العلوم العقلية التي نشأت وازدهرت في البيئة العربية (الفلسفة، علم الكلام، أصول الفقه...)

وقد ألفينا أسلافنا، في ضوء التوازي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التعليمي، يميزون بين ثلاثة أنواع من العلل:

أ ـ العلة التعليمية : كقولنا هذا مرفوع لأنه فاعل وذاك منصوب لأنه مفعول به، وهذه العلل أطلق عليها النحاة العلل الأول؛ وهي المحققة لغاية النحو. وقد تلقاها جميع النحاة بالقبول بما فيهم الذين أنكروا نظرية العامل (ابن مضاء) الذي أقر أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالمنطق بكلام العرب، المدرك منها بالنظر. (٣٣)

ب ـ العلة القياسية: هي التي تقوم على اشتراك المقيس والمقيس عليه فيما تصوروا أو ظنوا أنه علة موجبة للحكم فيهما؛ كحملهم بناء اسم (لا) النافية للجنس على بناء خمسة عشر.والقياس هو حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لوجه من الشبه، وقيل حمل الشيء على الشيء وإجراء حكمه عليه لنسبة بينهما عند الحامل. وهو عند الفقهاء حمل الفرع على الأصل لعلة الحكم. (٣٤)

وقد سمى ابن مضاء هذه العلل بالعلل الثواني ونهج نهج ابن جني في إنكارها ودعا إلى إلغائها، وكانت حجته في ذلك بأن هذه العلل مستغنى عنها ولاتفيدنا ،إلا أن العرب أمة حكيمة.(٣٥)

ج ـ العلة الجدلية: هي تلك العلة الخارجة عن بنية اللغة نفسها، فهي كل ما يقبل به بعد العلة التعليمية والقياسية مثلا: أن يسأل في باب (إن) من أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها بالماضية أم المستقبلية أم الحادثة الحالية ؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله؟ إلى غير ذلك من الأسئلة. فكل شيء اعتل به جوابا على هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر.(٣٦)

أطلق ابن مضاء على هذا الضرب من العلل اسم العلل الثوالث، ودعا إلى إسقاطها عن الدراسات النحوية لأنه ليس في تلكم التعليلات نفع ولا فائدة في ضبط الألسنة. (٣٧)

ولذلك فإن «القياس الذي استند فيه إلى إحدى العلتين،التعليمية أو القياسية،إنما يجانس طبيعة اللغة وخصائصها، دون القياس الذي اعتمد على العلة الجدلية النظرية فنحا نحو الفلسفة واتسم بسمتها، وغدا صناعة بل رياضة عقلية ونشاطا ذهنيا، وجعل التعليل أصلا وغاية، لاوسيلة وحاجة» (٣٨)

يقول مازن المبارك في كتابه النحو العربي: «لقد جعل الزجاجي العلل تعليمية وقياسية وجدلية نظرية، وماكان له أن يجعلها كذلك، ولا أنه نظر إليها على أن منها ما هو ضروري لتحقيق غاية النحو التعليمية، إذ بالعلل يتوصل إلى معرفة كلام العرب، ومنها ما هو ضروري لتحقيق غاية العربية، إذ بالعلل القياسية يمكن أن نجاري العرب فنقيس على كلامهم فنكفل للغة استمرار حياتها ونمائها (...) ومن تلك العلل بعد ذلك علل ليس للنحو فيها نصيب، ولا للغة منها نفع (...) وهي العلل التي تدخل في باب النظر والجدل».(٣٩)

سادساً: إجراء تطبيقي

ارتأينا أن نعرض نموذجاً للتعريفات والحدود التي اصطنعها النحاة العرب للمقولات النحوية، فوقع اختيارنا على مقولة الفعل بوصفه العنصر اللساني الذي استقطب اهتمام النحاة واللغويين العرب الأقدمين، فأفردوا له زخما كثيفا من التنظيرات والإجراءات التطبيقية لضبط حده ضبطا دقيقا وتوسيع مجاله الإجرائي برصد حواليته التي يتبدى فيها في سياقه المألوف لدى المتكلم - المستمع المثالي للسان العربي .

قد تتبدى لنا الصورة التكاملية للمنهج النحوي العربي في تعريفاتهم المتنوعة للفعل، ولذلك يهمنا أن نشير منذ الآن إلى أن هناك ثلاثة اتجاهات في تاريخ البحث اللغوي العربي تعاملت مع الفعل بوصفه مقولة نحوية وفق معايير مختلفة، وهي الاتجاهات التي يمكن لنا تصنيفها على النحو التالي:

١ ـ الاتجاه التوزيعي

تقيم اللسانيات التوزيعية منهجها على فرضية مؤداها أن العناصر اللسانية «لاترد مصادفة بعضها بالنسبة لبعضها الآخر، بل يرد كل عنصر في مواقع محددة بالنسبة إلى عناصر أخرى محددة». (٤٠)

فأمسى، حينئذ، الاهتمام منصباً على توخي توزيع العناصر ضمن السياق الذي ترد فيه، ومن ههنا أضحى تقسيمهم لفئات الكلم ينبني على توزيع تلك الفئات وتواترها ضمن سياقها المألوف، حيث إن كل العناصر التي تحتل الموضع نفسه في السياق نفسه تنتمي إلى القسم نفسه من أقسام الكلام.

تنحدر هذه النزعة تاريخياً من منهج قديم أنشأ يعيد إنتاج نفسه في أشكال جديدة يحسبها أقطاب الاتجاه التوزيعي في اللسانيات المعاصرة من مستحدثات التحول اللساني في القرن العشرين.

إننا إذا ما نظرنا نظرة عجلى إلى الرصيد الكثيف من المعطيات المعرفية للفكر النحوي العربي نجد لامحالة عصبة من النحاة كان لها فضل السبق في هذا المنهج في تاريخ الدراسة اللسانية ؛ لأنه لما تعذر عليهم تعميم العلاقات الوظيفية الضمنية الفاعلة كالقول (بعامل حلول محل الاسم) استبدلوها بمبدأ التوزيع أو الموقعية يقول ابن هشام: «رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفقا للفراء ولاحلوله محل الاسم خلافا للبصريين». (٤١)

ومن ثمة يرى بعضهم: «أن الإرهاص بمبدأ التوزيع ظاهر في كثير من وجوه التحليل النحوي عند العرب، ولكن النحويين كانوا يحتكمون إليه بقدر ما يكون مسعفاً دون قصر، وهو لاشك منطلق جزئي نافع، ولكنه لا يبلغ أن يكون مطلقا». (٤٢)

ونجد هذا المنهج ممثلا في صورة أبين لدى عبد القاهر الجرجاني الذي كان جاداً في مراميه ومتهيئا له، فهو حين تناول مقولة الفعل في كتابه (الجمل) كان قد بنى تصوره من زاوية توزيع الفعل ضمن الحوالية التي يرد فيها والتي لايكاد ينفك عنها في أثناء تواتره في سياقه المألوف حيث قال: «والفعل ما دخله قد، وسوف، والسين، نحو: قد قام وقد يقوم وسيقوم وسوف يقوم، وتاء الضمير وألفه وواوه نحو: أكرمت وأكرما وأكرموا وتاء التأنيث الساكنة نحو نعمت وبئست وحرف الجزم لم يضرب». (٤٣)

إن ما انتهى إليه الجرجاني في هذا الخطاب قد بناه على موقعية الفعل في حيزه الطبيعي وفقاً للعلاقة بين العناصر اللسانية، فهو فعل ذلك بوعي عميق بحوالية الفعل العربي، وهي الحوالية التي لايمكن لأي قسم من أقسام الكلام أن يتبدى فيها.

إذا ما رجعنا إلى الحوالية التي رصدها الجرجاني للفعل والتي وسعها غيره من النحاة (٤٤) نلاحظ أنها تتألف من عناصر ضامة تتقدم الفعل إلزاما وأخرى تردفه؛ أي تنقسم إلى سوابق ولواحق تحدد حوالية الفعل.

من البدهي القول، إذن، إن ما قال به الجرجاني وغيره من النحاة ينسجم مع أهم ما أقر به اللسانيون التوزيعيون حين تصنيفهم لأقسام الكلام بناء على تواترها في سياقها اللساني المألوف. غير أننا نلفي

بعض النحاة يقيم تعريفه على معايير أخرى غير توزيعية منها ما هو وظيفي، ومنها ما هو دلالي.

٢ ـ الاتجاه الوظيفي:

إن ما هو معدود في عداد المسلمات، في ضوء اللسانيات الوظيفية، هو التركيز على إبراز أهمية الوظيفة الإبلاغية للغة؛ أي لأي شيء يصلح عنصر من عناصر الكلام من حيث الإبلاغ ؟ أو ماهي وظيفته في السياق الوارد فيه. ؟ (٤٥)

من هذا المنطلق كان تعامل اللسانيات الوظيفية مع العناصر اللسانية التي تكون المدونة النمطية للبيئة اللغوية المتجانسة إذ «تحدد هذه العناصر بحكم وظيفتها، وعلى أساس طبيعة هذه الوظيفة ترتب ضمن العناصر الأخرى». (٤٦)

لقد أضحى الركن الإسنادي،لدى النحاة العرب الأقدمين، فيصلاً لفرز العناصر اللغوية، حيث تصنف وفقا لانتمائها أ و عدم انتمائها إلى هذا الركن. لكن ما مبررات اعتمادهم الإسناد معياراً جوهرياً لتصنيف أقسام الكلام. ؟

إن العناصر المنتمية إلى الركن الإسنادي تتفاوت فيما بينها من حيث قبولها الإسناد بطرفيه،لذلك اتخذوا هذه السمة ضابطا، فأضحت منوالاً لا ينهى عنه لضبط المقولات النحوية، ووضع حدود لها لاتكاد تحيد عنها.

فجاء تقسيمهم للكلام تقسيماً وظيفياً يراعي وظيفة كل قسم ضمن الركن الإسنادي، فقالوا: «الكلمة إن لم تكن ركنا للإسناد فهي حرف، وإن كانت ركنا له؛ فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي اسم، وإلا فهي فعل». (٤٧)

يتجلى لنا، حينئذ، أن الفعل بوصفه طرفًا رئيساً في الإسناد ذو وظيفة محفوظة وقارة تتمثل في قيامه بدور المسند ليس إلا. وقد أكد أحد النحاة العرب ذلك بقوله: «الفعل ما أسند إلى غيره ولم يسند غيره إليه».(٤٨)

نميل إلى القول في نهاية المطاف بأن التمسك بالمعايير الوظيفية لدى نفر غير قليل من النحاة الأقدمين، أثناء وضعهم للضوابط الحاصرة للفعل، يعد سابقة منهجية تسجل في تاريخ البحث اللساني.

٣ ـ الاتجاه الدلالي:

إننا بعد أن أشرنا إلى المعايير التوزيعية والوظيفية المعول عليها لدى النحاة الأقدمين في ضبط الفعل، يمكن لنا أن نسوق ضربا آخر من المفاهيم المتعلقة بالفعل لدى عصبة من النحاة واللغويين العرب، وهي العصبة التي تميل إلى الإشادة بالدلالة وتنتصر لها، فأمست دلالة اللفظ، حينئذ، معياراً متوخى لتفريع العناصر اللغوية وتصنيفها وفق معطيات دلالية خالصة.

ولإبراز ما نحن بسبيله يكون من المستساغ ههنا أن نورد ضوابط للفعل شاعت لدى القدامى راعوا فيها الجوانب الدلالية، فجاءت تعريفاتهم للفعل مترادفة تباعا حيث قالوا: «الفعل على أوضاع النحويين ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل». (٤٩)

وقالوا أيضا: «أما الفعل فكل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان». (٥٠)

إن دلالة الفعل على الحدث تأتي من اشتراكه مع اسم حدثه في مادة واحدة، ولهذا قال سيبويه في سياق حديثه عن الأفعال: «أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء». (٥١) إذ يعني بأحداث الأسماء المصادر بوصفها أصولا للاشتقاق حسب ما أقرته المدرسة البصرية.

بيد أن اسم الحدث يختلف عن الفعل من حيث الدلالة على الحدث، وذلك لأن دلالة اسم الحدث على الحدث دون سواه دلالة مطابقة، أما دلالة الفعل على الحدث فهي دلالة تضمن؛ لأن الفعل يتضمن اسم الحدث واسم الحدث لايتضمنه.

ومن ههنا تكون دلالة الفعل على الحدث المقترن بزمن سمة خلافية أخرى تنضاف إلى حصيلة السمات المذكورة سالفاً التي ينماز بها الفعل من غيره من العناصر اللغوية الأخرى.

وانطلاقا من هذه المعايير التي أومأنا إليها سالفا (المعايير التوزيعية والوظيفية والدلالية) يمكن لنا أن نطرح ههنا مسألة (كان) الناسخة وملحقاتها، ومن المعلوم أن النواسخ جمع ناسخ وهو لغة النسخ بمعنى

الإزالة، يقال نسخت الشمس الظل إذا أزالته، وفي الاصطلاح النحوي ما يرفع حكم المبتدأ والخبر. (٥٢)

تسلك هذه الفئة في البنية السطحية للجملة العربية سلوك الأدوات أو المورفيمات التي تلحق بالركن الإسنادي الاسمي، وتسبق عادة العنصر الأولي (المبتدأ) لتضفي على العنصر المتمم للإسناد (الخبر) تحولاً في المميزات الوظيفية من ضم إلى فتح دون أن تؤثر في العلاقة الإسنادية؛ لأن الفائدة المرجوة من العملية الإسنادية في الركن الإسنادي الاسمي يحققها المسند (الخبر). وكما هو معلوم أن العلاقة الإسنادية في الركن الإسنادي الاسمي مجردة من الزمن عكس ما هو مألوف في الركن الإسنادي الفعلي حيث زمن تحقيق الحدث هو من مقومات هذا الركن، لذلك كانت الحاجة في الركن الإسنادي الاسمي إلى عناصر لسانية أخرى خارجة عن بنية الركن لإضافة معنى الزمن إليه ولا يتحقق ذلك إلا بـ (كان وملحقاتها) لأن الزمن من مقوماتها.

ومن ههنا كانت هذه الفئة ناقصة من حيث عدم توافر الضوابط التركيبية التي تحدد وفقها الأفعال الحقيقية وذلك لاعتبارات توزيعية ووظيفية ودلالية.

أ ـ الاعتبار التوزيعي:

تلحق كان وملحقاتها يالأفعال الحقيقية في البنية السطحية بوصفها سوابق توزيعية تكون حوالية الفعل كغيرها من العناصر اللسانية التي تشكل محيطه، فهي تظهر التوزيع نفسه الذي تظهره العناصر السابقة التي تكون حوالية الفعل.

ومن ههنا يكون تواتر هذه الفئة تواترا استبداليا في مواقع الأدوات وليس في مواقع الأفعال الحقيقية، ومما يدعم هذا المنحى هو أن عصبة من النحاة الأقدمين عدت هذه الفئة من الأدوات التي تدخل على الأفعال كغيرها من العناصر اللسانية الأخرى (٥٣)

ب ـ الاعتبار الوظيفي:

ينحصر الضابط التركيبي الوظيفي للفعل في قيامه بدور المسند، ومن ههنا يكون الفعل طرفاً رئيساً في العملية الإسنادية لكونه النواة الأساس التي تعقد حولها العملية الإسنادية في الركن الإسنادي الفعلي.

أما الركن الإسنادي الاسمي، فالعملية الإسنادية فيه قائمة على أساس ارتباط المسند إليه (المسند) بالمسند إليه (الخبر) عن طريق الوصف لاغير. فإلحاق كان وأخواتها بالركن الإسنادي الاسمي لايؤثر في العملية الإسنادية، لأن الإسناد قائم بمعزلها إلا في حالة تمام هذه النواسخ مثل كان ودام وزال. (٥٤)

ج ـ الاعتبار الدلالي:

يتحدد الضابط التركيبي للفعل وفق المعيار الدلالي في كونه يدل على حدث مقترن زمن مقيد، وتلك سمة خلافية ينماز بها الفعل دون سواه من العناصر اللسانية الأخرى، بيد أن (كان وملحقاتها) ليست كذلك؛ لأن دلالتها خالية من الحدث الحقيقي الذي يسد إلى محقق يحققه في الواقع اللغوي.

وقد كان أومأ إلى ذلك النحاة العرب حين قالوا: «الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو قولك (ضرب) فإنه يدل على ما مضى من الزمان على معنى الضرب، وكان إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط (...) فكما نقصت دلالتها كانت ناقصة وقيل أفعال عبارة أي هي أفعال لفظية لاحقيقية؛ لأن الفعل الحقيقي ما دل على حدث». (٥٥)

بناء عل تلك الاعتبارات المذكورة سالفاً يكون من المستساغ إقصاء هذه الفئة غير الحقيقية من الأفعال لأنها لاتخضع للضوابط التركيبية للفعل الحقيقي ولذلك لاتنالها التفريعات المختلفة للفعل.

يمكن لنا، حينئذ، أن نستثمر هذا الإجراء القائم على التكامل في وضع الحدود والتعريفات في تذليل الصعوبات والعوائق التي تعترض سبيل المتعلم للنحو العربي يمكن أن نعول على التعريفات التي ترتكز على التوزيعات برصد جميع الحواليات التي تتواتر فيها العناصر اللسانية ؛ حوالية الفعل، حوالية الاسم، حوالية الحرف...

سابعاً: المحاولات السابقة لتيسير النحو

لم تنقطع المحاولات الهادفة إلى تيسير النحو حيث ظلت ترافقه وتتعقب مساره عبر تاريخه الطويل غير متوانية في البحث عن المبررات الواهية أحياناً والمعقولة أحياناً أخرى لإحداث التغيير. تتأرجح هذه المحاولات بين الاستئصال المؤطر أيديولوجيا أو دينيا من جهة، والتعديل الذي تقتضيه الضرورة التداولية والتعليمية انطلاقاً من الواقع اللغوي العربي الحديث من جهة أخرى.

إذا ما تأملنا ملياً حركة التجديد أو التيسر التي رافقت الوعي المنهجي في الثقافة العربية المعاصرة يتبدى لنا أن هذه الحركة كان مآلها الفشل ولم تستطع أن تحقق أهدافها وتبلغ غاياتها، وأسباب هذا الفشل وعوامله كثيرة أهمها:

١ ـ إن معظم هذه المحاولات التجديدية اقترنت بنزعات ايديولوجية أو طائفية (دينية) ضيقة الأفق؛ فهي من ههنا دعوات غير نزيهة لأن هدفها البعيد هو إحداث نوع من التفكيك أو التقويض للمرتكزات الفاعلة في الحضارة العربية الإسلامية. وهو الأمر الذي جعل هذه الدعوة التجديدية تقابل بالرفض.

٢ ـ بعض هذه الدعوات كان نزيها ومؤسساً علمياً ومنهجيًا وهادفاً ثقافياً وحضارياً ولكنها دعوات فردية معزولة لم تستطع أن تخترق مجال المؤسسات العلمية التقليدية التي تتصف بالشرعية كالمجامع اللغوية العربية على اختلافها. ومن ثمة ظلت هذه الأعمال حبيسة إطارها الطرفي المحدود، ولم تؤثر في توجيه الثقافة النحوية العربية التي لا تمتلك، إلى حد الآن، الشرعية العلمية للانتماء إلى الثقافة اللسانية العربية المعاصرة.

ومهما يكن من أمر، فإن هذه المحاولات يمكن أن تفرع إلى اتجاهين اثنين:

١ ـ الاتجاه الأول يرمي إلى تبسيط مسائل النحو وجعلها مسايرة لواقع اللغة العربية، ويهدف إلى التعديل الذي لا يمس جوهر اللغة، ولا يخل بحكم من أحكامها، وفي الوقت ذاته ييسر أمر تعلم اللغة ويخفف من حدة المشاكل اللغوية التي تعترض سبيل المتعلم والمعلم معاً.

٢ ـ الاتجاه الثاني: وهو أكثر تطرفا يرمي إلى إلغاء بعض المسائل النحوية أو الإعراب عموما. (٥٦)

يمكن لنا في هذا المقام أن نشير إلى بعض المحاولات التجديدية للنحو العربي:

١ ـ هنري فليش، (اليسوعي)، العربية الفصحى ـ نحو بناء لغوي جديد ـ ترجمة عبد الصبور شاهين، بيروت ١٩٦٦.

٢ ـ يوسف سعادة، تعديل القواعد العربية وتسهيلها، بيروت ١٩٤٧.

٣ ـ أمين الخولي، محاضرات في مشكلات حياتنا اللغوية القاهرة دت

٤ ـ أمين الخولي مناهج التجديد القاهرة ١٩٦١.

٥ ـ يوسف السودا الأحرفية، بيروت ١٩٥٩.

٦ ـ مصطفى الشماع، موضوع جديد (كتاب في تعديل الحرف العربي) صيدا ١٩٤٧.

٧ ـ أنيس فريحة، هذا الصرف ! وهذا النحو ! أما لهذا الليل من آخر ؟مجلة الأبحاث ١٩٥٥.

٨ ـ أنيس فريحة، هكذا يكون التيسير مجلة العلوم ١٩٥٧.

٩ ـ أنيس فريحة، تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة اقتراح ونموذج (الجامعة الأمريكية) بيروت ١٩٥٩.

١٠ ـ أنيس فريحة، تبسيط قواعد العربية وتبويبها على أساس منطقي جديد. ١٩٥٢.

ثامناً: حوصلة واقتراحات:

يجوز لنا أن نقول، في نهاية هذا العرض المركز والمقتضب في الوقت نفسه، إن الرصيد العربي، بكل مقوماته الفكرية وإجراءاته التطبيقية، يتضمن مفارقة معرفية ومنهجية بين نوعين من النحو: نحو يطغى عليه الجانب النظري والفلسفي ويعتمد على التأويل والحجة الجدلية المستنبطة من الجدل

الكلامي والفقهي. ونحو آخر تفسيري يطغى عليه الجانب التعليمي والتلقيني.

وبناءً على هذه الخصوصية التي ينماز بها النحو العربي يمكن لنا التمييز بين فرعين من النحو:

١ ـ **نحو نظري (كلاسيكي)**: وهو تلك القوانين والمعايير التي وضعها النحاة الأوائل في رحاب الإرهاصات الأولى لمخاض تشكل العقل العربي في البيئة الفلسفية والكلامية والفقهية، وفي ظل الخلافات المدرسية والمذهبية، وهذا النحو يفرض منهجه الداخلي، وهو من هذه الناحية يعد نتاجاً فكرياً يعكس العمق الفكري للحضارة العربية الإسلامية في مرحلة تاريخية معينة من مراحل نضجها واكتمالها، فهو من ههنا مكون من المكونات الصلدة للتراث العربي، وهو الأمر الذي يجعلنا نتعامل معه ونتخذه موضوعا للمدارسة والمقاربة العلمية ليس من حيث هو وسيلة، بل من حيث هو غاية تدرس في ذاتها ومن أجل ذاتها.

٢ ـ **نحو تعليمي (وظيفي تداولي)**: وهو تلك الآليات والعلاقات الوظيفية التي تساعد معرفتها لدى المتكلم العربي وغير العربي على امتلاك الكفاية الذاتية لاستخدام جميع البنى التركيبية بطريقة آلية قياسية وإبداعية في الوقت نفسه.

إذا وفق البحث اللساني العربي المعاصر في إحداث هذا التمايز، حتى لا أقول القطيعة، بين النحو النظري، بكل مفاهيمه الفلسفية والكلامية والفقهية وبكل مسائله الخلافية الجدلية وبكل شواهده الميتة المحنطة الغريبة عن المتكلم في البيئة اللسانية العربية الحديثة ، وبين النحو التعليمي التداولي الذي يختلف عن الأول في أنه ينحو نحواً تعليمياً ويعزف عن التنظير والجدل الفلسفي والمذهبي ، وينزع أصحاب هذا الاتجاه إلى التبسيط والتيسير والدقة في تقديم الشاهد واستنباط القاعدة. وهو النحو الذي ظل مركز استقطاب لأي نزعة تجديدية وهو يختلف عن الأول أيضا في كونه يعد وسيلة ليس غاية في ذاته.

انطلاقا من هذه الإشكالية التي تبدت معالمها المنهجية، وتجلت أهدافها العلمية والتعليمية، يمكن لنا أن نتصور مشروعاً مبدئياً لتيسير النظام النحوي العربي في ضوء ما حققته اللسانيات التطبيقية في حقل تعليمية اللغات، وبناء على تجارب سابقة في تاريخ البحث اللساني العالمي، وهو المشروع الذي تتحدد منطلقاته في النقاط الآتية:

١- ضبط الأهداف التعليمية (الوظيفية والتداولية) ضبطاً علمياً دقيقاً بمعزل عن أي نزعة عاطفية أو إيديولوجية.

٢- الحرص الشديد على الدقة في التحري والتقصي لاختيار النموذج اللغوي (الشاهد النحوي) المستنبط من اللغة المنطوقة بالفعل في الواقع اللغوي مع إعادة الاعتبار للخطاب المنطوق المغيب في النحو الكلاسيكي. وإحياء الشاهد اللغوي أو النحوي بربطه بالواقع اللغوي الذي يحيط بالعملية التعليمية، لأن اللغة استعمال وممارسة، وما دامت كذلك لابد من التخلص من الشواهد الميتة المحنطة التي لاصلة لها بالواقع العربي الحديث.

٣- إبعاد المفاهيم والمصطلحات المجردة التي نشأت خارج المبحث اللغوي (المصطلاحات الفلسفية والكلامية والفقهية) واستبدالها بمصطلحات جديدة تراعى فيها الدقة والوضوح والانتماء الشرعي إلى البيئة اللسانية المحض.

٤- تجنب استخدام التعريفات والحدود الفلسفية التي تعيق عملية الفهم والإدراك المباشر للقضايا النحوية وتعديلها أو اختزالها في تعريفات تعليمية وظيفية واضحة المعالم.

٥ ـ حصر العلاقات الوظيفية للعناصر اللسانية داخل التراكيب الأساسية، وضبط التوزيعات المحتملة التي تتواتر فيها تلك العناصر داخل سياقها اللساني المألوف.

٦ ـ الانتقال من التفسيرات والتأويلات والتقديرات القائمة على مبدأ العامل والمعمول،والعلة والمعلول، إلى رصد التراكيب الأساسية المتواترة،بالإمكان وبالفعل، في الأداء الفعلي للكلام بوضع لائحة مفتوحة لجميع التراكيب المحتملة في اللسان العربي الحديث.

٧ـ تضييق دائرة المسائل الخلافية القائمة على الحجاج الفلسفي والكلامي وتجنب الجدل العقيم الذي يتبدى في تلك الخلافات النحوية والصرفية التي تعيق العملية التعليمية التعليمية الصحيحة ، والتخلص ما أمكن من ثنائية الجوهر والفرع أو الأصل والعدول عن الأصل، وتقديم القواعد العربية بأصولها وفروعها بوصفها نظاماً منسجماً يشكل بنية متكاملة متراصة.

٨ـ التخفيف من وطأة التراكيب المحولة (التقديم والتأخير والحذف والتضمين والإضمار...)

٩ـ تكثيف البحث التطبيقي المقارن وترقيته للوصول إلى ضبط الكليات القواعدية؛ أي تلك البنى المشتركة بين اللغات الإنسانية لتسهيل تعليم اللغة العربية في الوسط المتعدد اللغات والثقافات، وتيسير عملية الترجمة الآلية والنقل من العربية وإليها.

ولا يمكن لهذا المشروع الطموح أن يتحقق إلا بتكوين فرق من الباحثين، تتوزع على شكل ورشات دائمة بإشراف مؤسسة رسمية مؤهلة مادياً وعلمياً، وفي ضوء خطة جريئة تكون معالمها واضحة، وأهدافها دقيقة ومحددة، وإعطاء الصلاحيات العلمية الكاملة لهذه الفرق لإعادة تشكيل النظام النحوي العربي انطلاقا من النحو التراثي نفسه، مع مراعاة الواقع التعليمي والتداولي للسان العربي الحديث، سواء أكان الأمر يتعلق بالمجتمع اللغوي الأحادي اللغة أم بالمجتمع العربي المتعدد اللغات والثقافات. ■

هوامش

١ – أنيس فريحة ، نظريات في اللغة ، ط٢ بيروت ١٩٨١، ص ١٦٧
٢ – التوحيدي أبو حيان (٣٨٠هـ) الإمتاع والمؤانسة ،تحقيق أحمد أمين ، بيروت دت ١٣٩/٢
٣ – المرجع نفسه ٢ / ١٣٩
٤ – المرجع نفسه ، ٢/ ١٣٩
٥ – ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق محي الدين عبد الحميد ، مكة المكرمة ، ١٨٨/١
٦ – السيوطي المزهر ٣٧/١
٧ – السيوطي ، المزهر ١ /١١١
٨ – السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو ، القاهرة ١٩٧٦, ، ص ٤٠ .
٩ – ابن خلدون (٨٠٨هـ) ، المقدمة ، تونس ١٩٨٤.
١٠ – ابن هشام (٧٦١هـ)، شذور الذهب ، القاهرة ، ١٩٦٣. ص ١٤.
١١ – المبرد ، المقتضب ، ١ /١٤١.
١٢ – الفارابي (٣٣٩هـ)، إحصاء العلوم ، تحقيق عثمان محمد أمين ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٣ ،٤.
١٣ – ينظر أنيس فريحة ، نظريات في اللغة ، ص ١٦٢.
١٤ – نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن ، ص ٣٤.
١٥ – المرجع نفسه ، ص ٣٤.
١٦ – المرجع نفسه ، ص ٣٦ .
١٧ – ابن جني ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت ١ / ٢٣٧.
١٨ – المرجع نفسه ، ١ / ٢٣٨.
١٩– المرجع نفسه ، ١ / ٤٨.
٢٠ – الزجاجي (٣٣٧هـ)، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، بيروت ١٩٨٢. ص ٦٦.
٢١ – المرجع نفسه ، ص ٦٦.

٢٢- السيوطي ، الاقتراح ، ص ١١٥.

٢٣ - المرجع نفسه ، ص ١١٥.

٢٤ - المرجع نفسه، ص ٤

٢٥ - ابن جني الخصائص ، ٣ / ١٦

٢٦ - الاغراب في جدل الإعراب لابن الأنباري، ص ٤٥ ،٤٦.

٢٧ - السيوطي، الاقتراح ، ص٥١.

٢٨ - السيوطي، الأشباه والنظائر، ٤/١

٢٩ - السيوطي، الاقتراح، ص٢٢.

٣٠ - الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، دار المعارف ، مصر، ص ٧٧.

٣١ - المرجع نفسه، ص ٧٧.

٣٢ - ابن جني(٣٩٢هـ)، الخصائص - تحقيق محمد علي النجار، بيروت ٣٤/١.

٣٣ - ابن مضاء ، الرد على النحاة ، تحقيق شوقي ضيف ، ١٩٤٧. ص ١٥٢.

٣٤ - أبو هلال العسكري(٤٠٠هـ) ، الفروق في اللغة ، تحقيق لجنة إحياء التراث ، ط٤ بيروت ١٩٦٣. ص ٧٠.

٣٥ - ينظر ابن مضاء الرجع المذكور سابقاً ، ص ١٥١.

٣٦ - السيوطي ، الاقتراح ص ١٣٥.

٣٧ - ابن مضاء ، المرجع المذكور سابقاً ، ص ١٥١.

٣٨ - الزعبلاوي ، مسالك القول في النقد اللغوي ط١ ، دمشق ، ١٩٨٤.مسالك القول ص ٦٧.

٣٩ - مازن المبارك ، النحو العربي ، ص٩٨.

٤٠ - ميشال زكريا ، الألسنية (علم اللغة الحديث) قراءات تمهيدية ، بيروت ١٩٨٤ص ٥ .

٤١ - نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي، ص٣٦.

٤٢ - المرجع نفسه ص ٣٩.

٤٣ - عبد القاهر الجرجاني(٤٧١هـ) ، الجمل ، تحقيق علي حيدر ، دمشق ١٩٧٢ ص ٥ .

٤٤ - قال ابن مالك : بتا فعلت ، وأتت ويا افعلي ونون اقبلن فعل ينجلي .

٤٥ - ينظر كاترين فوك ، مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة ترجمة المنصف عاشور الجزائر ١٩٨٤. ص٤٥.

٤٦ - المرجع نفسه ص٤٥

٤٧ - ابن مالك ، شرح التسهيل ، تحقيق عبد الرحمن السيد ط١١ مطبعة السعادة القاهرة ٤/١.

٤٨ - العكبري ، مسائل خلافية ،تحقيق محمد خير الحلواني دمشق ، ص٦٤.

٤٩ - الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ص٥٢.

٥٠ - ابن يعيش شرح المفصل ، ٢/٧ عالم الكتب ،بيروت.

٥١ - سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، بيروت ١٢/١.

٥٢ - ابن هشام ، شرح قطر الندى ،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط١١ القاهرة ١٩٦٣ ص١٢٧.

٥٣ - ينظر ،عبد القاهر الجرجاني ، الجمل ، تحقيق علي حيدر مجمع اللغة العربية دمشق ١٩٧٢ص١٣.

٥٤ - ينظر تمام حسان ، العربية مبناها ومعناها ، ص ١٣٢.

٥٥ - ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٩٠/٦.عالم الكتب بيروت دت

٥٦ - أنيس فريحة ، تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة اقتراح ونموذج (الجامعة الأمريكية) بيروت ١٩٥٩. ص٢١.